DOI:10.52113/uj05/022-15/593-612 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة : www.muthuruk.com

الخليج العربي في السياسة البريطانية 1979 – 1991

محمد داخل كريم *

شذى فيصل رشو

جامعة الحمدانية / كلية التربية / قسم التاريخ

معلومات المقالة

تاريخ المقالة :

تاريخ الاستلام: 2021/12/5

تاريخ التعديل : 2021/12/19

قبـول النشـر: 2022/1/16

متوفر على النت: 2022/4/11

الكلمات المفتاحية :

الخليج العربي

السياسة البريطانية

الملخص

في مطلع العام 1968 قررت بريطانيا الانسحاب بشكل كامل من كافة امتيازاتها في المنطقة الواقعة شرق السويس ليشمل بذلك تواجدها العسكري و نفوذها السياسي في منطقة الخليج العربي ، وهذا يعني ان سياسة بريطانية جديدة قد بدأ تنفيذها على المدى القادم ، و التزمت بريطانيا بقرارها هذا بانسحابها الكامل اواخر تشرين الثاني من العام 1971 م لتدخل المنطقة بترتيبات جديدة حاولت فيها بريطانيا ان تنظم فيها مستوى العلاقات و المصالح الدولية المهمة لهذه المنطقة و تجاذبات القوى الاقليمية للحفاظ على امن و استقرار الخليج العربي و ماسمي بنظرية مليء الفراغ .

ومع نهاية عقد السبعينيات وخلال عقد الثمانينات دخلت المنطقة في تطورات خطيرة على اثر وصول نظامين جديدين في المنطقة أولهما قيام الجمهورية الإسلامية في ايران واسقاط النظام الملكي البهلوي مطلع العام 1979 وثانيهما الانقلاب الداخلي في صفوف (حزب البعث) الحاكم في العراق وسيطرة الجناح الذي قاده (صدام حسين) على السلطة في تموز 1979 ، تبع ذلك دخول منطقة الخليج العربي في دوامة حرب طويلة بين الجارين الكبيرين العراق وايران 1980-1988 ، وفيها التزمت بريطانيا بسياستها الجديدة التي انبثقت بعد قرارها الانسحاب من الخليج العربي بالتعامل وفق العلاقات السياسية و الاقتصادية و العسكرية مع هاتين الدولتين ، ولم تتدخل لفرض نظام جديد في الخليج العربي مادامت الامور تحت السيطرة و عدم تعرض المصالح الدولية للخطر الا انه بنهاية هذا العقد ازداد التوتر خطورة عندما تأزمت العلاقة بين الجارين العربيين العراق و الكويت انتهت باحتلال الاول للاخير عام 1990 وهو ما فرض واقعاً اقليمياً و دولياً جديداً انتهى بتشكيل تحالف دولي كان لبريطانيا الدور الكبير فيه و عادت القوات البريطانية الى المنطقة لتساهم في اخراج القوات العراقية من الكويت عام 1991 وهو مما يعني تغييرا في مسار استراتيجية الانسحاب البريطاني و عودة الى التدخل و فرض النفوذ حتى و ان كان تحت غطاء دولي.

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2022

المقدمـة:

تلقى السياسة البريطانية في منطقة الخليج العربي اهتماماً كبيراً لدى الباحثين و المحللين، وذلك للتاريخ الطويل لهذه الدولة مع المنطقة و التي اصبحت جزءاً مهماً في سياسة بريطانيا الخارجية، وفرضت مصير و مستقبل دولها كجزء من سياستها الاستعمارية ، الا ان المتغيرات الدولية التي شهدها العالم في القرن العشرين و اهمها اندلاع حربين عالميين عرض بريطانيا الى ضغوطات داخلية و خارجية اجبرتها على اعلان قرار الانسحاب و هذا يعني بناء استراتيجية جديدة لبريطانيا وهو مافرضته الوقائع في حينها ، الا اننا نجد ان بريطانيا تعود للتدخل العسكري المباشر في المنطقة لتساهم في اخراج القوات العراقية

*الناشر الرئيسي : E-mail : dr.mdk@uohamdaniya.edu.iq

من الكويت ، وعليه فقد تم اختيار هذا الموضوع لنبين فيه بصورة تحليلية السياسة البريطانية التي استندت اليها في قرار انسحابها و تطبيقه عملياً و الالتزام به طيلة عقد السبعينات والثمانينات محاولة فيها وضع ترتيبات خاصة بالمنطقة لضمان استقرارها ، حتى تعود مرة اخرى و تخالف هذا القرار بعودتها بالتدخل العسكري المباشر في ازمة و حرب الخليج الثانية 1990 – 1991

أولا : تطورات السياسة البريطانية في الخليج العربي قبل العام 1979 :

وقع الخليج العربي ضمن مسار حركة الاستعمار البريطاني منذ مطلع القرن التاسع عشر عندما دخلت المنطقة في صراع طويل بين الدول الاستعمارية لتامين مصالحها في الشرق و السيطرة على طرق تجارتها و منها عبر الخليج العربي ، و فرضت بريطانيا سيطرتها الكاملة على المنطقة مع نهاية الربع الاول من القرن التاسع عشر ،[1] و مع التفوق البريطاني و ضعف امكانات مشايخ المنطقة و انحسار الدور الايراني في الخليج العربي خلال هذه المدة استطاعت بريطانيا فرض نفسها كدولة حامية و راعية لمصالح مشايخ و شعوب المنطقة و ذلك بتوقيعها عدة معاهدات بهذا المعنى شملت اغلب مشايخ و امارات الساحل الخليجي .[2]

و بطبيعة الحال فان هذه الولاية على المنطقة رافقها توقيع معاهدات و اتفاقات مع الدول الكبرى فيها للاعتراف بالسيادة البريطانية عندما عقدت اتفاقية مع فرنسا عام 1904 م مع روسيا عام 1907 م ،[3] ومع ان الدولة العثمانية التي تعد الدولة الاكبر في المنطقة و التي تتبعها اغلب المناطق العربية وهو ما حدا ببريطانيا منع توسيع النفوذ العثماني ليصل الخليج العربي لاسيما بعد التقارب العثماني – الالماني و الشروع بمد سكة حديد بغداد – برلين و التي كان من المؤمل لها ان تصل الى الكويت ،[4] وهو ما ادى الى بدء مباحثات بريطانيا – عثمانية لترتيب الاوضاع بينهما في المنطقة العربية و لاسيما بعائدية منطقة الخليج العربي و مشايخها استمرت حتى العام 1914 م بتوقيع معاهدة بين الطرفين منع تطبيقها و دخولها حيز التنفيذ اندلاع الحرب العالمية الاولى و التي افضت الى اجتياح القوات البريطانية للعراق و انسحاب العثمانيين من المنطقة العربية باكملها .[5]

ابان المدة بين الحربين العالميتين و انتصار بريطانيا و حلفائها ازداد النفوذ البريطاني في الخليج العربي لاسيما بعد التقسيمات الاستعمارية بينها و بين فرنسا و توزيع تركة الدولة العثمانية ، الا ان بريطانيا واجهت تحدياً جديداً ببروز الولايات المتحدة الامريكية و التي استطاعت الحصول على امتيازات نفطية في سلطنة عمان وهو ما حاولت بريطانيا منعه الا ان قوة الولايات المتحدة الفتية في العالم و تراجع الهيمنة العالمية لبريطانيا نتيجة الحرب العالمية ادى الى اعتراف بريطانيا بالوجود الامريكي في عمان.[6]

وجاءت الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945) لتشكل تحدياً جديداً لبريطانيا بنتائجها الكارثية على الدول المتحاربة في مقدمتها بريطانيا فضلاً عن المتغيرات السياسية و الاجتماعية الكبيرة التي شهدتها دول العالم المختلفة ولاسيما المستعمرة منها او التي تتبع النفوذ و الهيمنة البريطانية، وهنا حاولت بريطانيا بكل طاقاتها الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في الخليج العربي و منع اي تدخل خارجي لتغيير ذلك سواء كان من القوى الاقليمية كايران او الدولية كالولايات المتحدة و الاتحاد السوفيتي ،[7] وبهذا فقد حاولت بريطانيا التدخل في شؤون القوى الاقليمية المجاورة للخليج عندما ساهمت بدعم النظام الملكي في العراق و القضاء على الحركة الثورية في مايس 1941م ، واسقاطها للحكومة المشكلة على اثر هذه الحركة ،[8] كذلك دعمها لحكم الشاه محمد رضا بهلوي (1941-1979) في ايران بعد ظهور حركات مناوئة له بدعم الماني و سوفيتي .[9]

واستمراراً في سياستها تلك عملت بريطانيا على تقوية نفوذها في الخليج العربي و منع اي مؤثرات خارجية ايديولوجية او

DOI:10.52113/uj05/022-15/593-612

سياسية و ذلك بانشائها قوة (ليفي عمان) على طول الساحل العماني لحماية منابع النفط و الحكومات القائمة فيها [10] ، الا ان المصالح البريطانيا تعرضت الى تهديدات اخرى خطيرة فرضتها المتغيرات السياسية في العالم و التأثيرات الدولية المختلفة و اهمها بروز قطبي العالم الجديد الولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد السوفيتي و محاولة كل منهما فرض سياسته على العالم و ازاحة الدول الاستعمارية القديمة ، و لذلك فقد فشلت بريطانيا في ادخال امارات و مشايخ الخليج العربي الى حلف بغداد عام 1955م ،[11] كذلك لم تستطع منع مصر من تأميم قناة السويش عام 1956 م وهو ما ادى الى توجيه ضربة بريطانية عسكرية بمساندة فرنسية واسرائيلية لمنع مصر ،[12] في ذات الوقت الذي تعرضت فيه العلاقات البريطانية السعودية الى توتر نشأ عن المشكلة التي برزت بين السعودية و امارة ابوظبي و سلطنة عمان على واحة البريمي ،[13] ومما زاد من الضغط على بريطانيا و تهديد مصالحها في الخليج العربي ازدياد النشاط السياسي للتيار القومي الذي برز في المنطقة العربية و الذي نتج عنه ثورة 1952 في مصر و 1958 في العراق وهو ما شكل خطراً حقيقياً على المصالح البريطانية و محاولة تلك التيارات و الحركات توسيع نشاطها بين مشايخ و امارات الخليج العربي .[14]

وفي محاولة مواجهة هذه الاخطار لجأت بريطانيا الى القيام بعدة اجراءات لتخفيف الضغط عليها اقليمياً وذلك بتغيير بعض الاتفاقات مع مشايخ و امارات المنطقة و منحهم امتيازات اكثر لاسيما على الصعيد الاقتصادي و دعم سلطاتهم الداخلية ، كذلك منح الكويت الاستقلال عام 1961 م لمواجهة الطموحات العراقية بضمها بعد قيام النظام الجمهوري في العراق مع اجراء بعض التغيرات في اعداد و قواعد القوات البريطانية المنتشرة في الخليج او تغيير حكام بعض اماراتها .[15]

عملت التطورات السياسية الاقليمية و الدولية التي تم ذكرها على التأثير المباشر في سياسة بريطانيا التي سعت على ادامتها طيلة العقود الماضية ، و تأثرت السياسة البريطانية بهذه المتغيرات و زادت الضغوطات على القرار البريطاني بالحفاظ على مكتسباته العالمية كدولة عظمى فرضت نفسها لعقود طويلة على اغلب مناطق العالم ، و باتت اليوم تواجه اكثر من قوة و نفوذ بدءاً من محيط الخليج العربي الاقليمي وصولاً الى الساحة الدولية و ازدياد النفوذ العالمي لبعض الدول في مقدمتها الولايات المتحدة و الاتحاد السوفيتي .[16]

ومما زاد من الامر صعوبة ان الوضع الداخلي في بريطانيا بدأ يسير باتجاه مضاد و مغاير للاستراتيجية البريطانية القديمة وزادت الضغوطات الاقتصادية و النفسية على المجتمع البريطاني جراء النفقات الهائلة للحفاظ على هذه المصالح و المكتسبات ، و بدى الوضع الداخلي في بريطانيا غير مهيئ تماماً للاستمرار بالنهج السابق ، فضلاً عن الضغط الحزبي للمعارضة العمالية لحكومة المحافظين لاجبارها على تخفيف النفقات ،[17] وبناءاً عليه فقد قدمت وزارة الخارجية البريطانية مقترحاً عام 1960م بتقليص القواعد العسكرية البريطانية في شرق السويس ، و اصبح هذا الموضوع يدار بقوة بين الاوساط السياسية البريطانية المعارضة و حتى الحاكمة منها و ازدادت مطالب حزب العمال في البرلمان البريطاني بضرورة تخفيف النفقات العسكرية وهو ما ايدته نسبة كبيرة من الرأي العام البريطاني .[18]

وتحت هذا الضغط الداخلي وخوفاً من خسارة حزب المحافظين لقاعدته الشعبية و مقاعده البرلمانية فقد قللت الحكومة البريطانية من دعمها المادي المساهم في حماية المصالح النفطية في الخليج العربي وهو ما حدى بالشركات النفطية البريطانية الى توقيع عقودها النفيطة مع حكام الخليج بشكل مباشر و توفير الحماية لهذه المصالح بطرقها الخاصة .[19]

وجاء القرار الاخير للحكومة البريطانية بعد ان شعرت ان الوضع الاقتصادي العام في البلاد لم يكن ليسمح لها بامكانية الاستمرار لحماية هذه المصالح عن طريق القوات العسكرية البريطانية بشكل مباشر كذلك فان المتغيرات الدولية الكبيرة التي طرأت على العالم و بروز قطبين جديدين في صراع القوى

DOI:10.52113/uj05/022-15/593-612

العالمية وما تمخض عنه نشوء كتلتين عالميتين غربية قادتها الولايات المتحدة الامريكية و شرقيه قادها الاتحاد السوفيتي و مانتج عنهما من ظهور تحالفات و تكتلات اقليمية و دولية كان لبريطانيا دور كبير فيها و منها حلف الناتو عام 1949 م و انشاء السوق الاوربية المشتركة 1957م .[20]

وبناء على ماتقدم فقد عزمت الحكومة البريطانية لاسيما بعد وصول حزب العمال لرئاسة الحكومة على مواكبة الاحداث و الحفاظ على سمعة و مكانة بريطانيا العالمية حتى و ان تطلب ذلك التخلي عن انهاء امتياز بريطاني هام في منطقة حيوية من العالم استمر لعقود طويلة اقتضته طبيعة المتغرات الداخلية البريطانية و الخارجية العالمية وهو ما صرح به وزير الخارجية البريطاني السير اليك دوغلاس هوم (Alec Douglas Home)في مجلس العموم البريطاني في 16 كانون الثاني من العام 1968 م و الذي نتج عنه الاعلان عن عزم الحكومة البريطانية الانسحاب من مناطق شرق السويس في مدة اقصاها نهاية العام 1971 م ويشمل ذلك بطبيعة الحال منطقة الخليج العربي .[21]

بدأت بريطانيا فعلياً تنفيذ قرارها هذا الذي سيدخل حيز التنفيذ خلال ثلاث سنوات ، فكانت اولى تداعياته استدعاء (6000) جندي من القوات البريطانية المتواجدة في البحرين و الشارقة كجزء من تقليل النفقات و الغت الحكومة البريطانية المعاهدات التي وقعت مع مشايخ و امارات الخليج و ابدلتها بمعاهدات اخرى تحت عنوان الصداقة و التعاون ،[22] و ابقت بريطانيا بعض قواتها في جزيرة مصيرة بسلطنة عمان لاطلالها على مضيق هرمز و تحكمها في حركة مرور السفن التجارية.[23]

حاولت بريطانيا العمل ابان المدة بين اعلان الانسحاب و تنفيذه على اجراء مناقشات و مشاورات كثيرة لدراسة وضع المنطقة و المحافظة على استقلالها و استقرارها و ابعادها عن النزاعات و الحروب مما يؤثر سلباً على الاقتصاد العالمي الذي توفره هذه المنطقة بما مقداره 40% من انتاج النفط العالمي ،[24] و ضمن هذا السياق فقد قام وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية جور نوي روبرتس بجولة خليجية زار فيها السعودية و الكويت و امارات الساحل العماني و ايران للتوصل الى اتفاق مشترك يهدف الى حماية المصالح النفطية و الاقتصادية في الخليج العربي ،[25] وظهرت بوادر تقارب واضحة في الافكار بين دول المنطقة لاسيما السعودية و ايران للاتفاق حول مستقبل الخليج العربي و حمايته و جاءت زيارة شاه ايران محمد رضا بهلوي في تشرين الثاني 1968م الى السعودية و من ثم الكويت ضمن هذا الاطار الذي بدأ يثار بكثرة بين اطراف المنطقة المعينة ، فضلاً عن اراء و طروحات اخرى تبنتها دول عربية كالعراق و مصر و سلطنة عمان كلا حسب رأيه لايجاد وسيلة دفاع مشترك لحماية امن الخليج .[26]

كان على الدبلوماسية البريطانية ان تحل قضيتين مهمتين جداً في الخليج قبل انسحابها الا وهما البحرين و الجزر العربية الثلاث اللتان تطالب بهما ايران طيلة عهودها السابقة ، و رأت بريطانيا ان بقاء هاتين القضيتين دونما حل يعني عدم استقرار المنطقة و احتمالية دخولها في مواجهات عسكرية بعد الانسحاب الكامل للقوات البريطانية .

وعليه عملت بريطانيا على الدخول بمشاورات سرية و علنية للتوصل الى حل نهائي للقضتين و لاسيما مع الجانب الايراني الذي اظهر خلال الفترات اللاحقة و قبيل الانسحاب مرونة في تعامله مع قضية البحرين و اعلان شاه ايران ان بلاده تعارض استخدام القوة في المنطقة ، وذلك اثناء زيارته للهند في 13 كانون الثاني 1969 م ،[27] و ابدى قبوله باي قرار يتخذه شعب البحرين ،[28] ويبدو ان مرونة شاه ايران كانت نتيجة القرار البريطاني بالانسحاب ورغبته في احلال ايران محلها كقوة جديدة في المنطقة.

ونتيجة لذلك فقد سعت بريطانيا على تدويل قضية البحرين بناءاً على المعطيات الايجابية من الجانب الايراني و احيلت القضية الى الامم المتحدة التي شكلت لجنة لتقصي الحقائق اجرت استفتاءاً عاماً بين ابناء البحرين و الذي اكد على رغبتهم

DOI:10.52113/uj05/022-15/593-612

بالاستقلال ، وفي 11 ايار 1970 م صادق مجلس الامن الدولي على تقرير لجنة تقصي الحقائق ، و في 21 ايلول من العام نفسه صوتت الجمعية العامة للامم المتحدة على الاعتراف باستقلال البحرين و دخولها عضوية الامم المتحدة .[29]

و ضمن هذا الجهد السياسي لبريطانيا في غلق ملف البحرين سعت البدلوماسية البريطانية بثقلها الدولي على تثبيت خارطة جديدة لدول الخليج تكون بمنأى عن اي تدخلات خارجية قد تطيح بالامن الخليجي و استقراره ، فكثفت بريطانيا جهودها لتوحيد اراء و سياسة مشايخ امارات الساحل العماني و نجحت في اقناعهم الى اعلان دولة الامارات العربية المتحدة في 18 تموز 1971م شمل ستة من هذه الامارات ثم انضمت اليها رأس الخيمة في 10 شباط 1972 م ،[30] لتكون الدولة الثانية المستقلة حديثاً في ساحل الخليج العربي ، ثم اضافت بريطانيا انجازاً اضر لها وفق هذه الخارطة باعلان استقلال دولة قطر في 3 ايلول 1971 م .[31]

كانت الحنكة و الدهاء السياسي للدبلوماسية البريطانية بتاريخها و ثقلها الدولي قد اسهمت في ايصال مجريات الاحداث في الخليج العربي استعداداً لتركه عسكرياً قد برزت في تفاهماتها مع ايران التي كانت لها طموحات و اهداف ستراتيجية مهمة في العمق الخليجي و عليه لم تكن الرؤية الايرانية الجديدة التي وافقت على تغيير الخارطة السياسية لمشايخ و امارات الخليج العربية دون مقابل، فقبل يوم واحد من الانسحاب البريطاني نزلت القوات الايرانية في الجزر الثلاث في 30 تشرين الثاني 1971م و اعلنت ان هذه الجزر قد عادت اليها و انها اصبحت جزءاً لايتجزأ من الارض الايرانية في خطوة فسرها الكثيرون انها بنيت على اتفاق مسبق مع بريطانيا .[32]

بعد الاجراء البريطاني لهذه المتغيرات المهمة و التي مهدت الى وضع خارطة سياسية جديدة للمنطقة معترف بها و محمية دولياً ، بدأت بريطانيا تحث الخطى نحو ايجاد تفاهمات بين اطراف المنطقة للعمل على ايجاد نظام امني يكفل استقرار المنطقة دون تصادمات او مواجهات قد تحدث بين اطرافها او تدخلات خارجية ، و على الرغم من مجيء حكومة المحافظين في بريطانيا بعد انتخابات 1970 م الا انها استمرت على نفس النهج الذي اقرته حكومة حزب العمال ، و اقتنع المحافظون ان هذا يمثل ستراتيجية قومية لبريطانيا و هدفاً يواكب الاحداث العالمية الجديدة و متناسقاً مع الرغبات الداخلية للقوى السياسية البريطانية و الرأي العام .[33]

و ضمن هذا السياق فان بريطانيا و برغم انسحابها عسكرياً فقد عملت على ادامة التواصل مع دول المنطقة وفق مبدأ الصداقة و التحالف و تقديم الدعم لهذه الدول عند الحاجة حتى و ان تطلب الامر تقديم معونات عسكرية و لوجستية وكما حدث في القضاء على الحركة المسلحة التي اندلعت في اقليم ظفار في سلطنة عمان منذ العام 1965 م ، وشكلت خطراً حقيقياً على النظام السياسي في مسقط و الذي استطاع انهاء هذه الحركة بدعم عسكري بريطاني و ايراني في عام 1974 م لتؤكد بذلك بريطانيا نجاحها في تغيير الموازنة السياسية لدول المنطقة وفق رؤيتها الاستراتيجية الجديدة ،[34] وعليه فقد راقبت بريطانيا عن كثب المشاريع و الطروحات التي تبنتها دول المنطقة و دول اخرى خارج المنطقة بوضع ستراتيجية امنية لحمايتها و التي تبنتها كل من ايران و الولايات المتحدة و الاتحاد السوفيتي فضلاً عن مشروع عربي قادة العراق و مصر في تجاذبات كان من الصعب التوفيق بينها.

فايران بثقلها العسكري و البشري و الجغرافي قدمت نفسها كبديل عن بريطانيا لتكون شرطياً حامياً للخليج ، و بالرغم من قوة العلاقة التي تربط ايران بريطانيا و الولايات المتحدة فان مشروعها لاقى معارضة شديدة من اغلب الدول العربية كونه يمثل اخلالاً بالتوازن الاقليمي للمنطقة [35] وبالمقابل قدمت هذه الدول مشروعاً اخر لا من الخليج قاده العراق و حاول فيه تقريب وجهات النظر العربية و تشكيل موقف خليجي موحد ضد المشروع الايراني و طالب بالتزام الدول المطلة على الخليج باتفاق

DOI:10.52113/uj05/022-15/593-612

مشترك لتأمين الملاحة فيه و العمل على استقراره ،[36] واثار العراق هذه الطروحات على المستوى الدولي بعرضها في مؤتمر حركة عدم الانحياز الذي عقد في بلغراد عام 1978 م .[37]

و بين المشروعين العربي و الايراني حاولت سلطنة عمان التوافق بين الطرفين باستثمار علاقاتها الجيدة مع ايران و الدول العربية بعرضها مشروعاً مشتركاً يجمع اراء الطرفين و الاعتماد على مبدأ المرور البريء و منع عمان الحق في التحكم بحركة التجارة عبر مضيق هرمز [38]، مع اقامة تكتل عسكري يضم جميع دول المنطقة اضافة الى دول كبرى اخرى .[39]

و بين تضارب الاراء و الطروحات العربية و الايرانية قدمت الدول الكبرى متمثلة بالولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد السوفيتي مشاريع اخرى بديلة للحفاظ على امن و استقرار المنطقة باقامة تكتلات دفاعية عسكرية لحمايتها اعتمدت فيها الولايات المتحدة على تكثيف وجودها العسكري و مساندة ايران و السعودية كلحيفين اساسيين لهما ،[40] اما الاتحاد السوفيتي فقد قدم هو الاخر مشروعاً عسكرياً يضمن وصوله الى مياه الخليج العربي معتمداً على حسن علاقاتها مع بعض دول المنطقة كالعراق و الكويت و اليمن و اضافة دول اخرى لهذا التكتل كباكستان و افغانستان مع منح ايران دوراً في هذا التكتل .[41]

و مع ان بريطانيا لم تفرض مشروعاً خاصاً بها الا انها ابدت قبولاً للمشروع الامريكي مع اعطاء فرصة لدول المنطقة الحليفة لها بدور اكبر وسعت ضمن هذا السياق على بقاء تحالفاتها الاستراتيجية مع دول المنطقة عن طريق دعمها العسكري و لاسيما في مجال التسليح حيث بلغ استيراد الدول الخليجية من السلاح البريطاني بما يعادل 34 % من تسليحها ،[42] مع استمرار العلاقات البريطانية الخليجية في المجال الامني و ابداء الرأي و المشاورات لضمان استقرار المنطقة التي و مع نهاية عقد السبعينات لم يعلن فيها عن اي تكتل دفاعي جديد او بديل عن الوجود البريطاني.[43]

ثانيا : السياسة البريطانية تجاه منطقة الخليج العربي 1979 – 1990 :

كان للسياسة التي اتبعتها بريطانيا بعد اعلان انسحابها عام 1968 م و تطبيقه على المستوى الخليجي نهاية 1971 م ابعاداً كان من المفروض ان تستمر طويلاً و بالتالي اخضاع المنطقة لترتيبات امنية و سياسية تضمن استمرار المصالح البريطانية و الدولية فيها فضلاً عن استقرارها ، الا ان هذا الاستقرار لم يدم طويلاً فمع نهاية عقد السبعينات توترت العلاقات العراقية الايرانية بوصول حكمين جديدين لهذين البلدين ، فالعراق شهد انقلابا داخلياً في قيادة (حزب البعث) بازاحة احمد حسن البكر (1968- 1976) وسيطرة صدام حسين على السلطة (1979-2003) وجاء هذا التغير بعد اشهر قليلة من اسقاط نظام الشاه الملكي في ايران بثورة شعبية اسلامية قادها الامام الخميني (1979-1989) ، و بدا منذ الاشهور الاولى للنظامين توتر العلاقة بينهم ايديولوجيا و سياسياً و برزت تبعات جذور العلاقات المتذبذبة القديمة تظهر مرة اخرى ولاسيما الحدودية منها والتي بدأت بتجاوزات و مناوشات و انتهت باندلاع حرب استمرت بين عامي 1980 – 1988 .[44]

ابدت بريطانيا تخوفاً كبيراً من اندلاع هذه الحرب في منطقة هي الاهم بالنسبة اليها و حكمتها عقوداً طويلة و عملت على توطيد استقرارها و ضمان استمرار مصالحها بعد انسحابها ، و المؤكد ان حرباً هكذه بين قطبين كبيرين في المنطقة يعد تهديداً مباشراً للمصالح الدولية في المنطقة ،[45] وكانت بريطانيا قد ابدت من خلال تصريحات مسؤوليها تخوفاً قبل بدء الحرب اثر قيام الثورة الاسلامية في ايران وعدت ذلك خطراً على المجتمع الخليجي من تبعات هذه الثورة و امتدادها نحو مناطق اخرى في الخليج فكرياً و سياسياً لاسيما في الدول التي تضم نسب كبيرة من المسلمين الشيعة ،[46] في ذات الوقت لم يكن هناك تحفظات معلنة من قبل بريطانيا على التغيرات التي جرت في العراق و عليه فقد حاولت بريطانيا ان تتعامل مع الوضع الجديد بدبلوماسية

DOI:10.52113/uj05/022-15/593-612

واضحة واعلانها عدم الانحياز لاي طرف كان مع السعي كمتجمع دولي لانهاء هذه الحرب بسرعة و كبادرة تعبر عن هذا الاتجاه فقد اوقفت بريطانيا صفقات التسليح الموقعة مع العراق و ايران [47].

لم يمنع اعلان بريطانيا عدم الانحياز لاطراف الحرب ان تناقش هذه الازمة الاقليمية في اروقة الحكومة البريطانية و جرت مشاورات متعددة بهذا الخصوص بين رئيسة وزراء بريطانيا انذاك مارغريت تاتشر Margaret Thatcher (1979 – 1990) ووزير خارجيتها كارينتون و خلالها اعتقدت تاتشر ان العراق هو المسؤول عن اندلاع هذه الحرب و ان نجاحه في الاشهر الاولى في الدخول الى العمق الايراني لايعني هزيمة ايران التي اعتبرتها دولة قوية و عنيدة وعليه فان تاتشر ابدت تخوفها من استمرار الحرب طويلاً و تأثيراتها السلبية على المنطقة و قناعتها بعدم قدرة امارات الخليج الدفاع عن نفسها،[48] وعليه فقد اقترحت تشكيل قوة عسكرية من مجموعة من الدول الغربية لحماية مصادر النفط في الخليج و ناقلات الشحن النفطي ، وقد شكلت هذه القوة في السنة الاولى من الحرب عندما تعرضت بعض ناقلات النفط البحري العالمية الى الخطر و اطلق عليها (حرس ارميلا) التي عملت بمنطقة الخليج حتى العام 1982 م عندما انسحبت اثر انشغال بريطانيا بحرب الفوكلاند مع الارجنتين وتم استبدالها بقوات نيوزلندية.[49]

و نتيجة لتطورات الحرب العراقية – الايرانية و عدم التمكن من انهائها سريعاً ، بدأ المجتمع الدولي يشعر بالخطر على المصالح النفطية في منطقة الخليج و عبرت بريطانيا من خلال اتصالاتها مع زعماء الولايات المتحدة الامريكية و فرنسا و المانيا عن قلقها الشديد من استمرار الحرب و ضرورة العمل على ايقافها ،[50] وعبرت تأتشر عن رغبتها لزعماء هذه الدول بعدم التدخل في هذه الحرب و ضرورة حماية و استمرار تصدير النفط من منطقة الخليج الى باقي دول العالم ، وان يتم ذلك بطريقة هادئة لاتسبب الاضطراب و القلق في المنطقة لتواجد قوات و اساطيل عسكرية لحمايتها.[51]

لقد حاولت بريطانيا و خلال العام الاول من اندلاع هذه الحرب ان تحافظ على حيادتها والعمل على انهائها و التحذير من خطورة استمرارها مع وجود تحفظ بريطانيا على طبيعة النظام السياسي الجديد في ايران وخوفها من توسع و تصدير افكارها الثورية وبدا ذلك واضحاً بعد ثمانية اشهر من نجاح الثورة الاسلامية في ايران عندما حاصر محتجون ايرانيون السفارة الامريكية في طهران منددين باستقبال الولايات المتحدة لشاه ايران المخلوع محمد رضا شاه (1941 – 1979) والسماح له بالعلاج، وتطور الاحتجاج الى اتقحام السفارة و احتجاز (53) دبلوماسياً امريكياً واخذهم كرهائن مع مساعديهم ،[52] وقد اثرت هذه الازمة على العلاقات الايرانية – البريطانية و خشية الحكومة البريطانية من تصاعد وتيرة الاحتجاجات ضد المصالح الاجنبية في ايران فقامت باغلاق السفارة البريطانية في طهران و اتخذت في السفارة السويدية مقراً بديلاً لرعايا مصالحها و استمر ذلك حتى العام 1988.[53]

و ضمن هذه الاجواء المعقدة و التطورات الخطيرة في الخليج حاولت بريطانيا الابقاء على استراتيجيتها التي اعتمدتها بعد الانسحاب و التعامل بحذر و حيادية قدر الامكان ، فمع موقفها المعلن ازاء حرب الخليج استمرت بريطانيا بادامة التواصل مع دول الخليج العربي الاخرى من باب التطمينات لهم بعدم تعرضهم لخطر الحرب و ادامة المصالح المشتركة ، و لتأكيد ذلك قامت تاتشر بجولة خليجية زارت خلالها المملكة العربية السعودية في نيسان 1981 م ،[54] والامارات العربية المتحدة في ذات الشهر.[55]

وخلال زيارتها للدولتين اشارت تاتشر الى عمق العلاقات البريطانية الخليجية و الى مسؤولية بريطانيا الحفاظ على استقرار هذه المنطقة و ابدت اسفها على انسحاب القوات البريطانية منها والقت اللوم على حكومة حزب العمال انذاك

DOI:10.52113/uj05/022-15/593-612

معتبرة ذلك بالخطأ الستراتيجي كون المنطقة مهمة و حيوية للمصالح الدولية و تعرضها للخطر كما يحدث الان من حرب على اطرافها يهدد المصالح الدولية برمتها.[56]

و استغلت تاتشر هذه الزيارة لعقد صفقات تجارية مع دول المنطقة و ذلك بتزويد السعودية و الامارات بكميات من الاسلحة و الاعتدة و منها طائرات هوك القتالية ،[57] كذلك جرى الحديث مع قادة الخليج عن القوات العسكرية التي تم نشرها في الخليج لحماية المصالح النفطية و التخوف الذي ظهر بين بعض دول المنطقة من ان انتشار هذه القوات قد يفتح الطريق الى تدخل عسكري جديد في الخليج و هذا ما نفته تاتشر وان هذه القوات غايتها الدفاع عن المصالح الدولية و دول المنطقة وان اي تغيير في مهامها لن يحدث دون موافقة دول المنطقة .[58]

بعد جولة تاتشر الخليجية و التطمينات التي اطلقتها لدول المنطقة و استمرار التعامل معهم بدأت بريطانيا تنظر الى طرفي حرب الخليج بمنظار جديد مبني على استمرار المصالح مع الطرفين على الرغم من النظرة الداخلية للحكومة البريطانية بخطورة النظامين العراقي و الايراني وهذا ما اكده وزير الدولة الشؤون الخارجية البريطاني دوغلاس هيرد Douglas Hurd بعد لقائه صدام حسين عام 1981 م ،[59] وضرورة عدم تزويد الطرفين بالاسلحة الا ان بريطانيا فضلت مصالحها الخاصة في ذلك عندما بدأت بتزويد طرفي النزاع بالاسلحة فقد وقعت شركات بريطانيا و قبل نهاية العام 1981 م عقوداً بتزويد العراق بمعدات عسكرية واجهزة اتصالات بقيمة (312) مليون جنيه استرليني ، كذلك تزويد العراق بكميات كبيرة من رادارات سيمبلين .[60]

و ضمن هذا السياق وقعت الحكومة البريطانية معاهدة مع العراق منتصف العام 1981م تضمنت بنودا عديدة شملت التعاون في مجالات الصناعة و انتاج الفولاذ و الصناعة النفطية و البتروكيمياوات و توليد الطاقة الكهربائية و الزراعة و الاشغال العامة و النقل و المواصلات و الصحة و الطب لتكون اساساً لتعاون شامل بين الدولتين .[61]

و ازداد التعاون العسكري بين بريطانيا و طرفي الحرب في العام 1982 عندما بدأت بريطانيا بتدريب (80) طيار من سلاح الجو العراقي في كارلسن و (10) من ضباط الدفاع الجوي الايراني في القاعدة الجوية البريطانية فالدرينغون .[62]

و تحت ضغط المعارضة الداخلية في بريطانيا و التقارير الاعلامية التي نددت بالدعم البريطاني التسليحي للعراق و ايران و ان ذلك يساهم في ادامة الحرب بينهما و اطالتها و ازدياد خطورتها على المنطقة و المصالح الدولية منها اتخذت الحكومة البريطانية في العام 1984 م قراراً بحظر تصدير الاسلحة و المعدات الحربية الى العراق و ايران ، و في 28 تشرين الاول من العام 1985م صرح وزير الخارجية جيفري هاو Geoffrey Howe في مجلس العموم البريطاني ان بلاده غير منحازه لاي طرف من اطراف النزاع و انها ترفض تزويدهم بالاسلحة لاسيما الاسلحة التدميرية وعالية الكفاءة كما ان بريطانيا لم تجهز البلدين بالاسلحة الدفاعية التي تعزز قوتهم ،[63] ويأتي ذلك تنفيذاً لقرار مجلس الامن الدولي المرقم (479) في 28 ايلول 1980 م و القاضي بوقف اطلاق النار بين البلدين ومنع كافة الدول من تسليح اي طرف منهم .[64]

ولم يمنع هذا القرار من استمرار العلاقات و التعاون بين بريطانيا و العراق في مجالات اقتصادية اخرى غير العسكرية لاسيما بعد زيارة وزير التجارة و الصناعة البريطاني لبغداد في تشرين الثاني 1986 م و توقيعه عدد من المذكرات و التفاهمات لتشجيع التجارة البريطانية في العراق ،[65] ومنها زيادة القروض البريطانية للعراق الى (750) مليون جنيه استرليني و تشجيع الحكومة البريطانية للمصارف في بريطانيا على منح العراق قروضاً تجارية وهو ماقام به مصرف (Midland Bank) بمنح العراق قرضاً بقيمة (340) مليون جنيه واخر مقداره (250) مليون جنيه .[66]

DOI:10.52113/uj05/022-15/593-612

و الملاحظ هنا ان قرار بريطانيا بايقاف التعاملات العسكرية مع العراق و ايران قد طبقته مع ايران و ربما كان ذلك الخشية من انتصار ايران في الحرب و ازدياد طموحاتها في الخليج العربي بينما نجد ان هذا القرار قد لقي تسهيلا مع العراق ، حيث استمر تزويد العراق بمعدات حربية محددة الا ان حصول العراق على مجموعة صواريخ من مصر طورها العراق لصناعة النموذج العراقي(بدر 2000) اثار خشية بريطانيا من تطور السلاح الصاروخي العراقي ولاسيما صواريخ ارض ارض البالستية بعيدة المدى ، [67]ولم يعر العالم اول الامر اهتماماً كثيراً بتطوير العراق قدراته الصاروخية حتى ايلول 1989 م عندما كشفت صحيفة الغارديان تفاصيل انفجار كبير وقع في مجمع الوقود الصلب في مدينة الاسكندرية قرب الحلة العراقية و قتل فيه نحو 700 شخص من الفنيين العراقيين و المصريين،[68] كما تم الكشف في كانون الاول 1989 م عن طريق احد المستشارين البريطانيين الذي عمل لدى شركة طيران بريطانيا في العراق عن مشروع عراقي اطلق عليه (سعد 16) لتطوير القدرات الجوية الديناميكية معتمداً على تقنيات متطورة لزيادة سرعة الصاروخ و مداه القتالي.[69]

و تزامنت هذه التخوفات ما اثير سابقاً من تقارير سرية عن نية العراق تطوير برنامجه النووي و الكيمياوي و احتمالية استخدامها ضد ايران لانهاء الحرب التي بدأ العراق يعاني من اطالة مدتها و زيادة تكاليفها ، واشار تقرير لصحيفة (The Sunday Times) ان تقرير سرياً لوكالة الاستخبارات الامريكية DIA اوضح فيه ان العراق قد تقدم كثيراً من برنامجه النووي و الكيمياوي،[70] و يبدو ان العراق قد استفاد من كميات التجهيزات الدفاعية التي حصل عليها من دول مختلفة و منها مواد كيمياوية مثل سيانيد الصوديوم و سلفات الصوديوم كذلك حصوله على البروتونيوم و اوكسيد الثوريوم و اجهزة قياس الرقابة الالكترونية و حل الشفرات و تركيبها و اجهزة قياس تردد الراديو الطويلة وهي مواد كان يستوردها للاغراض الصناعية و استغلها العراق في الجانب التسليحي،[71] فضلاً عن ذلك ما اثير عن بناء العراق لمدفع عملاق كان قد كلف بتصميمه الخبير الكندي جيرالد بول ،[72] و كان العراق قد استفاد من استيراده لمعدات صناعية و ادوات اخرى من شركات بريطانية لانتاج هذا المدفع الذي كان مقدراً ان يصل مداه الى (714) كيلومتر و يحمل قنبلة وزنها (52) كيلوغرام وكان ذلك ضمن مشروع اطلق عليه (مشروع بابل) ، غير ان اغتيال الخبير الكندي في بروكسل 22 اذار 1990 م اوقف اكمال المشروع و اختلفت الاراء و التقارير في اكتماله ام لا.[73]

و كرد فعل من الحكومة البريطانية على هذه التقارير و التطورات في البرنامج التسليحي العراقي فقد اوقفت الحكومة البريطانية تعاملاتها التجارية مع العراق و قدم وزير الخارجية انذاك جون ميجر تقريراً الى مجلس الوزراء بالغاء صفقات تسليح كبيرة قد تم الاتفاق عليها مع العراق و منها بيع طائرات التدريب (هوك) تصل قيمتها الى مليار جنيه استرليني و بقيمة تزايدية تصل في المستقبل الى (3) مليار جنيه استرليني ، [74]و تحت هذا التوتر في العلاقات البريطانية – العراقية القت السلطات العراقية القبض على الصحفي البريطاني ذو الاصل الايراني فارزاد بارزوفت في 19 ايلول 1989م في مطار بغداد وهو يغادرالعراق وفي حوزته حوزته صور لمكان الانفجار الذي وقع في مدينة الاسكندرية قرب الحلة المذكور انفا ، واتهمته بدخوله منطقة عسكرية محظورة و التجسس لصالح مخابرات اجنبية في حين قالت صحيفة الغارديان البريطانية التي يعمل لصالحها بازوفت انه كان في مهمه صحفية وبموافقة السلطات العراقية التي عرضت اعترافه على شاشة التلفزيون العراقي ، و بالرغم من التنديد البريطاني و الدولي لعملية الاعتقال و تلفيق التهم له والضغط على العراق للافراج عنه الا ان الاخير نفذ فيه حكم الاعدام في 15 اذار 1990،[75] مما ادى الى ازمة كبيرة بين العراق و بريطانيا كان من نتائجها ترحيل اثنين من الدبلوماسيين العراقيين في لندن اتهموا انهم ينقلون صواعق تفجير نووية

DOI:10.52113/uj05/022-15/593-612

امريكية الى العراق في مطار هيثرو بلندن،[76] وهذا مانفاه العراق و على لسان الرئيس العراقي عندما قال في لقاء تلفزيوني انها اجهزة بريئة تستعمل في بعض الصناعات البتروكيمياوية وان العراق ينتجها فعلاً و لايحتاج لاستيرادها من الخارج و اضاف ان القصة ملفقة من المخابرات الامريكية و البريطانية تهدف التشهير بالعراق .[77]

ثالثا : ازمة و حرب الخليج الثانية و السياسة البريطانية 1990 – 1991 :

كان العام 1990 م بداية لازمات حقيقية خطيرة هزت الكيان الخليجي و العربي و الدولي ، فمع تدهور العلاقات العراقية مع الدول الكبرى على اثر تطور برنامجه التسليحي و اعدام الصحفي البريطاني ساءت العلاقات العراقية – الخليجية منذ منتصف هذا العام ، عندما اتهم العراق دولاً خليجية حددها بالاسم وهي الكويت و الامارات العربية المتحدة بانها تسعى الى تدمير اقتصاده المنهك من اثر حرب الثمان سنوات .

لم يكن التازم في العلاقات العراقية الخليجية وليد الصدفة بل ترجع جذوره الى علاقة العراق مع الكويت التي شهدت و منذ عقوداً سابقة ازمات و توترات مرتبطة بنظرة العراق الى الكويت و منذ السنوات الاولى لتأسيس الدولة العراقية الى ان الكويت كانت جزءاً من اراضيه ابان الحكم العثماني و انها كانت تتبع ولاية البصرة ادارياً ،[78] وان الذي منع من دمجها للدولة العراقية هو النفوذ البريطاني الذي وضعها تحت حمايته شأنها شأن باقي مشايخ و امارات الخليج و ذلك عن طريق معاهدات كان اخرها معاهدات الحماية لعام 1899 ،[79] و عليه فقد كانت هناك بعض المحاولات خلال العهدين الملكي و الجمهوري لدمج الكويت بالعراق ، و كانت اولها مطالبة ياسين الهاشمي رئيس حزب الاخاء الوطني في حكومة الملك فيصل الاول (1921 – 1933) عام 1923 م بضم الكويت للملكة العراقية،[80] وجاءت المطالبة الثانية بضمها على لسان الملك غازي (1933-1939)،[81] وتكررت الدعوى على لسان نوري السعيد اثناء ترأسه وزارة الاتحاد الهاشمي الذي تم بين العراق و الاردن عام 1958م و مطالبة من بريطانيا بضم الكويت الى هذا الاتحاد ،[82] ولم تنتهي هذه المطالبات بسقوط النظام الملكي و اعلان النظام الجمهوري فقد ازدادت حدتها عندما رفض رئيس وزراء العراق انذاك عبد الكريم قاسم (1958 – 1963) اعلان بريطانيا للاستقلال الكويت عام 1961 م و اعتبر ذلك مخالفة للقوانين الدولية و انها جزء من العراق و هدد باعادتها بالقوة ،[83] و بعد سقوط حكم عبدالكريم قاسم اثر انقلاب 8 شباط 1963م ، و خلال الفترة اللاحقة طيلة ستينات و سبعينات و حتى ثمانينات القرن العشرين شهدت العلاقات العراقية الكويتية استقراراً جيداً و تعاوناً ملحوظاً ين الطرفين لانهاء الاشكالات بينهما .[84]

ومع نهاية الحرب العراقية الايرانية و خروج العراق منهكاً من هذه الحرب الطويلة و محملاً بالديون و النفقات ، طالب العراق دول الخليج بتقديم المساعدات له ، و رفع اسعار النفط المورد الاساس للاقتصاد العراقي ،[85] الا انه فوجئ برفض خليجي قادته الكويت و الامارات العربية من خلال منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) في اجتماعهم الوزاري في تشرين الثاني 1989 على الرغم من موافقة باقي الاعضاء و قامت هاتان الدولتان بزيادة كميات تصديرهم للنفط مما ادى اللى انخفاض اسعاره في السوق العالمية وهو ما اعتبره العراق حرباً اقتصادية موجهه اليه و كبدته (14) مليار دولار خلال عام واحد و اتهم العراق الكويت بسرقة النفط من الابار التي تقع على الحدود مع الكويت ،[86] ادى ذلك الى حدوث ازمة حقيقية بين البلدين تبادلاً فيها الاتهامات و فشلت كل المساعي العربية و الاجتماعات بينما لحل الازمة التي تفاقمت يوماً بعد يوم و ادت الى اجتياح القوات العراقية للكويت في فجر الثاني من اب 1990م و احتلالها بالكامل .[87]

احدث الاجتياح العراقي للكويت ازمة اقليمية و دولية كبيرة اوقعت الدولة العربية و المنظمات الدولية في مواجهة مباشرة مع العراق الذي ضرب بحركته هذه كل المواثيق و الاعراف التي وقع

DOI:10.52113/uj05/022-15/593-612

علها عربياً و دولياً ، و امتد الكيان العربي بشدة فبالرغم من المشاكل الكثيرة التي كانت بين الدول العربية الا انها لم تصل الى حد الاجتياح العسكري و احتلال دولة بكاملها .

سارعت جامعة الدول العربية بمشاورات مكثفة بين قادتها لمواجهة الازمة و محاولة اقناع العراق بالانسحاب الفوري دون قيد او شرط الا ان صدام حسين رفض كل هذه المحاولات ، و عد عمله هذا عملاً شرعياً ثم اضاف عليه قراراً جديداً بأن اعلن في 26 اب 1990 ان الكويت اصبحت المحافظة التاسعة عشرة ،[88] ولقب هذا القرار استنكاراً شديداً من قبل الدول العربية و الاجنبية، وازاء فشل جامعة الدول العربية في احتواء الموقف فقد تحولت القضية الى مجلس الامن الدولي الذي اظهره اعضاءه ولاسيما بريطانيا و الولايات المتحدة استنكاراً شديداً للتصرف العراقي و دخلت بريطانيا على خط الازمة منذ اللحظات الاولى و بدأت اتصالات مباشرة بين رئيسة وزرائها انذاك مارغريت تاتشر (1979-1990) والرئيس الامريكي جورج بوش George H.W.Bush(1989-1993) واكدت على اهمية تدخل مجلس الامن الدولي و حلف الناتو اذا اقتضى الامر تدخلاً عسكرياً.[89]

بدى واضحاً ان بريطانيا كانت اكثر اندفاعاً من كل المواقف الدولية ضد العراق ، وكانت على تواصل مستمر باحداث الازمة قبل الاجتياح و اشارت تقاريرها السياسية و الاستخباراتية الى خطورة توتر العلاقات العراقية – الكويتية الا انها استبعدت حدوث اجتياح عسكري على الرغم من اشارتها الى تكثيف تواجد القوات العراقية قرب الحدود مع الكويت قبيل الازمة ، الا انها اعتبرت ذلك جزء من الضغط السياسي .[90] ويبدو ان الموقف البريطاني كان مندفعاً و حذراً في ذات الوقت ، فالموقف المتشدد ضد العراق جاء بسبب الخبرة التي تتمتع بها بريطانيا في الخليج العراقي ، فهي الدولة صاحب المصالح الكبيرة و القديمة في المنطقة و التي طالما تحكمت بسياستها لعقود طويلة سابقة حتى انسحابها الكامل اواخر العام 1971م [91] وهي بذلك ترى ان احتلال العراقي للكويت يمكن ان يستمر لباقي دول المنطقة و بالتالي سيطرة العراق على 65 % من احتياط النفط في العام .[92]

اما الموقف الحذر فيأتي من باب النظرة الواقعية لعلاقة بريطانيا مع العراق خلال الفترة السابقة لاسيما خلال الحرب العراقية – الايرانية 1980 – 1988 م والتي كان لبريطانيا فيها تعاون واضح مع العراق ، بالرغم من توتر هذه العلاقة اواخر الثمانينات بعد اعدام السلطات العراقية للصحفي البريطاني ذو الاصول الايرانية فرزاد بازوفت بعد اتهامه بالتجسس لصالح بريطانيا و الخشية من ان اي عمل مستفز للعراق سوف يؤد الى نتائج وخيمة من نظامه العدواني كما حدث في قضية بازوفت .[93]

وبناءاً عليه فقد رأت بريطانيا بضرورة التعامل مع الموقف بطريقتين الاولى سياسية و ذلك بتدويل القضية و تبني مجلس الامن لها و الزام العراق بقرارات سريعة لاتقبل التفاوض مع فتح المجال للخيار الثاني وهو استخدام القوة العسكرية لاخراجه من الكويت ،[94] وهنا بدأت بريطانيا بتحريك اولى خياراتها بالضغط السياسي على العراق الذي بدأ بتجميد الاصول و الاموال العراقية و الكويتية و اوصت بضرورة فرض حظر تجاري شامل على العراق ،[95] و ضمن نفس السياق فقد بدأت تاتشر باجراء اتصالات و مباحثات مع الرئيس الامريكي بوش و زعماء بعض الدول العربية كالسعودية و مصر لتنسيق المواقف و ضرورة اجبار العراق على الانسحاب من الكويت ،[96] والحقيقة ان الموقف البريطاني هذا كان عاملاً مهما في تحفيز الموقف الامريكي و ضرورة تبني الولايات المتحدة لهذه الازمة و جاءت الاحداث اللاحقة لتؤكد هذا الرأي لاسيما و ان تاتشر قد اخبرت الرئيس بوش بخطورة الاجتياح العراقي و انه يذكرها باعتداءات النازية الالمانية قبيل الحرب العالمية الثانية 1939 – 1945 .[97]

على الرغم من ان الموقف الامريكي كان متحفظاً خلال الازمة ، لاسيما بعد لقاء سفيرة الولايات المتحدة ابريل كلاسبي April Glaspieبالرئيس العراقي في 25 / تموز / 1990 م والذي المحت

DOI:10.52113/uj05/022-15/593-612

فيه السفيرة الى ان الازمة شأن عربي وليس للولايات المتحدة رأي فيها مما عده صدام حسين ضوءاً اخضر له في اتخاذ في اجراء لاحق ،[98] الا ان تطور الاحداث وما تم من مشاورات بين بريطانيا و الولايات المتحدة جعلت من الاخيرة تبدي موقفاً حازماً ضد العراق و بدأ الرئيس بوش فوراً باتصالات سريعة مع زعماء العالم كفرنسا و روسيا و تركيا فضلاً عن الزعماء العرب بضرورة اتخاذ موقف حازم لهذا الاجتياح .[99]

و بدورها فقد واصلت بريطانيا اتصالاتها مع الزعماء العرب و الاجانب لاتخاذ موقف موحد واصدر حزب المحافظين البريطاني الذي تنزعمه تاتشر بياناً يؤيد فيه خطوات بريطانيا بهذا الشأن،[100] و استمراراً لهذا النهج فقد اعادت بريطانيا علاقاتها الدبلوماسية مع سوريا و المقطوعة منذ العام 1986 م بعد اتهامها بوضع قنبلة في احدى الطائرات البريطانية في خطوة لتحشيد جبهة عربية موحدة ضد العراق ،[101] و ضمن نفس السياق فقد نجحت بريطانيا في اقناع الدول الاوربية على فرض حصار اقتصادي كامل و شامل على العراق .[102]

وتماشياً مع الموقف البريطاني المتشدد من الاجتياح العراقي للكويت فقد كان للدبلوماسية البريطانية دور كبير و مؤثر في مناقشات و اجتماعات مجلس الامن الدولي للاجتياح ، والذي عقد اجتماعاً طارئاً في نفس يوم الاجتياح ، واصدر القرار رقم (660) الذي اوضحت فيه ان الاجتياح العراقي يهدد السلم العالمي ، و ان المجلس سوف يطبق احكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة و الذي يجيز لمجلس الامن استخدام كافة الوسائل و منها العسكرية في انهاء الاحتلال ،[103] وتضمن القرار الزام العراق سحب قواته بدون قيد او شرط و الدخول في مفاوضات مباشرة مع حكومة الكويت لحل الخلافات بينهم ، و بالرغم من اعلان العراق عن موافقته على القرار ان ان الضغط البريطاني و الامريكي اسهم في اصدار القرار الثاني المرقم (661) في 6 اب 1990 م الذي اكد الى ان مجلس الامن سوف يمارس صلاحياته وفقاً للبند السابع و اضاف عليه فرض حصار اقتصادي شامل و حظر تصدير و استيراد اي نوع من انواع السلع و المعدات الاستهلاكية و العسكرية ،[104] وبالرغم من اعتراض بعض الاعضاء كالاتحاد السوفيتي و كوبا على كيفية تفسير و تطبيق القرار و عدم تضمينه اي اجراء عسكري الا ان الضغط البريطاني و الامريكي اسهم في اقراره و الاستمرار في الاجراءات لاتخاذ موقف حازم لاخراج القوات العراقية و اشارت تاتشر في مباحثاتها مع الرئيس بوش الى امكانية استخدام القوة العسكرية ضد العراق دون اللجوء الى مجلس الامن و ذلك بالرجوع الى المادة (51) من ميثاق الامم المتحدة التي تتيح استخدام القوة ضد الدول التي تهدد السلم العالمي ، مؤكدة على الخوف من وجود اسلحة كيمياوية عند العراق ربما يستخدمها ، كذلك ضرورة ابعاد اسرائيل عن خط الازمة وبالتالي جر المواجهة الى عربية – اسرائيلية .[105]

في التاسع من اب صدر القرار (662) من مجلس الامن الدولي بعد ان اعلن العراق رسمياً ضم الكويت الى اراضيه ، وفيه تم الاشارة الى ان العراق لايملك الصلاحية القانونية لضم اراضي دولة مستقلة و عضواً في هيئة الامم المتحدة الى اراضيه و طالب المجتمع الدولي بعدم الاعتراف بهذا القرار ،[106] تبع ذلك اصدار القرار (664) في 18 اب الذي طالب العراق بضرورة السماح للرعايا الاجانب بمغادرة البلاد بما فيه موظفي القنصليات و السفارات الاجنبية كاجراء احترازي في حال قيام الحرب ،[107] واستمراراً على هذا المنوال و تحت ضغط بريطاني و امريكي صدر قرار (665) في 25 اب والذي اجاز استخدام القوة ضد العراق في حال اخلاله او عدم تنفيذه لاي بند من بنود القرارات السابقة ، و تماشياً مع هذه القرارات فقد كان مجلس العموم البريطاني على تواصل مستمر و اجتماعات دورية متكررة منح فيه الحكومة الصلاحية الكاملة لتطبيق القرارات الدولية ، واكد مجلس العموم البريطاني على اهمية قضية وجود الرعايا الاجانب في العراق الذين اعتبرهم النظام العراقي رهائن في حال شن

DOI:10.52113/uj05/022-15/593-612

الحرب عليه و اكد المجلس الى ان العقوبات الاقتصادية لن تثني نظام صدام حسين عن مواقفه العدوانية .[108]

وتماشياً مع الوضع الراهن و المضطرب و تحت الضغط البريطاني و الامريكي لاجبار العراق على الانسحاب من الكويت فقد صدرت قرارات لاحقة لمجلس الامن الدولي وهي (666) في 13 ايلول و (767) في 16 ايلول و (669) في 24 ايلول و (670) في 25 ايلول و (674) في 29 تشرين الاول و (677) في 28 تشرين الثاني و التي اكدت جميعها على المقاطعة الاقتصادية و رفض الاجراءات الادارية و السياسية التي اتخذها العراق في الكويت و منها اغلاق مقرات البعثات الدبلوماسية و تشديد المقاطعة الاقتصادية عليه .[109]

وخلال هذه المدة كانت رئيسة وزراء بريطانيا على تواصل مستمر مع قادة الدول العظمى ولاسيما الرئيس بوش والتي اكدت في لقائها معه في 30 ايلول على انه يجب الاستعداد للعمل العسكرية و التحضير له مسبقاً في حال عدم تطبيق العراق للقرارات الدولية ،[110] وبدت تاتشر في هذه المشاورات اكثر اندفاعاً من الرئيس بوش الذي فضل الحصول على قرار دولي صريح بشن الحرب، و جاء موقف تاتشر هذا منسجماً مع موقف حزبها و حكومة بلادها بل و حتى رأي ملكة بريطانيا اليزابيث الثانية التي اكدت بافتتاح البرلمان البريطاني في 16 تشرين الاول على ضرورة تنفيذ القرارات الدولية و ان من حق الحكومة البريطانية الاحتفاظ بقوات عسكرية في الخليج اذا لزم الامر.[111]

وبالرغم من ذلك فان تاتشر حاولت التقليل من اظهار اندفاعها نحو الحرب و ذلك باجراء اتصالات مع الاتحاد السوفيتي الذي كان رافضاً لخيار الحرب ، و اطلعت على محاولة السوفيت لحل الازمة من خلال زيادة مبعوثها الى بغداد يفغيني بريماكوف و لقائه بالرئيس العراقي و الذي نقل لها ان الاخير قد يستمر في خيار الحرب الا في حال ايجاد حل يحافظ فيه على ماء وجهه ،[112] كذلك ارتأت وزارة الخارجية البريطانية ارسال ادوارد هيث احد النواب المعارضين للحرب للتفاوض مع صدام حسين لاسيما في مسألة احتجاز مواطنين بريطانيين ، و بالرغم من معارضة تاتشر لهذه الزيارة الا ان هيث التقى الرئيس العراقي بصفة شخصية و عاد بعدها مع البريطانيين المحتجزين.[113]

وفي مقابل ذلك فان تاتشر استمرت في نهجها الداعي الى استخدام القوة واكدت ذلك في لقائها مع امير الكويت جابر الصباح في 23 تشرين الاول ، و اكدت هذا التوجه من خلال اتصالها بالرئيس السوفيتي غورباتشوف في 27 تشرين الاول ،[114] و بالرغم من استقالة تاتشر ومجئ جون ميجر خليفة لها في 28 تشرين الثاني الا ان السياسة البريطانية استمرت على نفس النهج الداعي الى استخدام القوة ضد العراق ،[115] وقد ساهمت هذه السياسة الى اعتماد مجلس الامن الدولي القرار (678) في 27 تشرين الثاني الذي نصت المادة الثانية على اعطاء الاذن للدول الاعضاء باستخدام القوة العسكرية لاخراج العراق من الكويت ، و اعطي العراق مهلة حتى 15 كانون الثاني 1991م للانسحاب.[116]

الى جانب الدور السياسي و الدبلوماسي لبريطانيا في الضغط على العراق فانها كانت تستعد لخيار الحرب و ذلك بالتحضير لها و ارسال الفرق العسكرية و القوات الجوية الى الخليج العراقي، ففي نفس يوم الاجتياح العراقي ارسلت بريطانيا السفينتين الحربيين المتواجدين في بينانغ في ماليزيا و مومبا سار في كينيا بالتوجه الى الخليج العربي لينضما الى السفينة الحربية البريطانيا يورك التابعة لدورية ارميلا المتواجدة في الخليج العربي .[117] فقد وصلت اعداد القوات البريطانية في الخليج العربي مع بداية الاجتياح الى اكثر من (53) الف مقاتل اضافة الى (120) دبابة و مدافع و مروحيات و سربين من الطائرات التورنادو والجاكوار ، مع وصول طائرات النمرود للتجسس ، ثم عززت بارسال طائرات الفانتوم ، فضلاً عن (18) طائرة تورنادو اخرى و 67 وزعت على قواعد المحرق في البحرين و الظهران في السعودية و كان ذلك خلال شهر اب 1990،[118] وفي شهر ايلول تم ارسال

DOI:10.52113/uj05/022-15/593-612

(24) طائرة تورنادو اخرى الى القواعد في الخليج ، فضلاً عن ارسال اللواء المدرع السابع الى السعودية ، كذلك تم ارسال (12) طائرة جاكوار و صواريخ رابير المضادة للطائرات و (3) طائرات مروحية نوع شينوك و ذلك خلال شهر تشرين الاول ، ووصلت كلفة هذه القوات و المعدات الى حوالي2,49 مليار باون .[119]

رابعا : اندلاع حرب الخليج الثانية 1991 والدور البريطاني :

بالرغم من الضغط السياسي الكبير الذي مارسه مجلس الامن الدولي وبدفع بريطاني و امريكي على العراق ، الا ان خيار الحرب لم تكن من السهل تنفيذه حتى و ان حدد موعد نهائي لانسحاب العراق فالمعلومات الاستخباراتية للتحالف الدولي اكدت وجود (26) فرقة عسكرية عراقية بين مشاة و دروع و مدفعية و بحدود (400) الف مقاتل ، و ان هناك مايقارب (250) الف مقاتل من قوات النخبة من الحرس الجمهورية يتحشدون قرب حدود الكويت ،[120] وعليه كان لابد من تجهيز قوة كبيرة من قبل التحالف الدولي لمواجهة احتمال حرب برية طويلة الامد فيما اذا فشل القصف الجوي من اخراج العراق ، و لذلك فقد بدأت قوات التحالف الدولي تصل تابعاً الى الخليج العربي ووزعت على الحدود البرية للكويت مع السعودية و اخرى في الاساطيل البحرية حتى وصل عدد هذه القوات الى مايقارب الـ(700) الف مقاتل ، ساهمت بريطانيا بـ(100) الف منها اضافة الى اعداد اخرى من الولايات المتحدة و فرنسا و مصر و سوريا و دول اخرى ، مع دعم مالي كبير دفعت السعودية اكثر من (16) مليار دولار منه و الكويت (16) مليار دولار و اليابان (10) مليار دولار .[121]

اطلق التحالف الدولي على هذه التحضيرات اسم عملية (درع الصحراء) وكان الظاهر منها حماية باقي دول الخليج العربي من تقدم القوات العراقية الى ما بعد الكويت ، ووصل مجموع الدول المشاركة في هذا التحالف الى (31) دولة ساهمت قسم منها بالقوات العسكرية و اخرى بالمعدات الحربية و اخرى بالتمويل المالي و الدعم اللوجستي ،[122] وكانت الخطة العسكرية التي وضعها التحالف تتضمن توجيه ضربة جوية قوية لمجموعة من الاهداف العسكرية و اللوجستية في العراق و تدمير سلاح الجو العراقي و دفاعاته الصاروخية و الرادارات ، يتبعها ضرب اهداف عسكرية عراقية داخل الكويت مع الاخذ بعين الاعتبار لاستعداد لمواجهة رد فعل عراقي قد يكون بالاسلحة الكيمياوية [123] ، لاسيما وان المعلومات المتوفرة عند قوات التحالف ان العراق يمتلك اكثر من (700) طائرة حربية اضافة الى عدد غير معلوم من الصواريخ البالستية و بطاريات الدفاع الجوي .[124]

في فجر السابع عشر من كانون الثاني 1991 م بدأت العمليات العسكرية و التي اطلق عليها عملية (عاصفة الصحراء) ، و اعربت بريطانيا عن اسفها للجوء الى القوة و اشار الاعلام البريطاني الى احتمالية استمرار الحرب لمدة غير معلومة و انها تسعى الى تقليل الخسائر بين المدنيين او الحاق الضرر بالمنشاءات المدنية ،[125] وخلال الساعات الاولى من الحرب حلقت طائرات التورنادو البريطانية و ضربت اهدافاً عسكرية عراقية متعددة ووصلت الطلعات الجوية البريطانية الى اكثر من (2500) طلعت جوية ، القت خلالها اكثر من 6000 قذيفة و 100 صاروخ مضاد للرادار و 700 صاروخ جو – ارض ،[126] وقد شملت الطلعات الجوية البريطانية اضافة الى الاهداف العسكرية قصف المصافي النفطيه و الجسور الاستراتيجية مما تسبب بقتل اعداد كبيرة من المدنيين و التي اعتذر عنها التحالف الدولي و عدها اخطاءاً عسكرية ،[127] وقد ادى كثرة الطلعات الجوية البريطانية و اضطرار البعض منها الى التحليق بمستوى منخفض الى اسقاط الدفاعات الجوية العراقية (6) طائرات تورنادو و تم اسر اربع طيارين منهم ، وقد اثر ذلك كثيراً على الرأي العام البريطاني عندما عرضت السلطات العراقية الطيارين و غيرهم من اسرى التحالف على شاشات التلفزيون مماحدا بالخارجية البريطانية استدعاء السفير العراقي في لندن و توجيه مذكرة احتجاج ضد حكومته من ان عرض الاسرى ينافي القوانين الدولية و اتهم العراق بمعاملتهم بصورة سيئة .[128]

DOI:10.52113/uj05/022-15/593-612

وبعد عدة ايام من القصف الجوي الكثيف و الاف الطلعات الجوية لقوات التحالف التي القت اكثر من (900) الف طن من المتفجرات على المواقع العراقية بدأت العمليات الحربية البرية و كان دور القوات البريطانية قيام الفيلق المدرع الاول بالتقدم نحو القوات العراقية داخل الاراضي الكويتية وقد دارت معركة عنيفة بين الدروع العراقية و البريطانية عدت الاكبر في الحرب تمكنت فيها دبابات الجالجر البريطانية من تدمير (300) دبابة و مدرعة عراقية و بالمقابل فقد خسر الفيلق البريطاني اعداد كبيرة من معداته و فيها تعرض الفيلق البريطاني الى قصف بالخطأ من الطائرات الامريكية.[129]

كذلك فقد اسهمت القوات البحرية البريطانية بتوجيه ضربات للسفن و الزوارق البحرية العراقية، و قامت السفن البريطانية بنزع الالغام البحرية التي زرعها العراق على سواحل الكويت لتمكين السفن الامريكية من الاقتراب الى الشاطئ الكويتي و اطلاق الصواريخ نحو الاهداف العراقية،[130] وقامت قوات البرافو البريطانية بعمليات انزال خلف القطعات العراقية ، و تمكنت من جمع معلومات عن مواقع سرية للقوات العراقية اسهمت في تدميرها من قبل قوات التحالف ،[131] فضلاً عن ذلك فان قوات الجو البريطانية الخاصة (SAS) اسهمت في تدمير منصات اطلاق صواريخ سكود العراقية التي اطلق العراق منها عدد من الصواريخ التي وصلت الى اسرائيل و الى العمق السعودي ، وهو ماقد يؤدي الى تدخل اسرائيل في هذه الحرب و تغيير مجراها نحو حرب عربية – اسرائيلية وهو ما عملت على منعه بقوة الادارة البريطانية و الامريكية .[132]

عملت هذه الضربات للقوات البريطانية وقوات التحالف الاخرى على تدمير شبه كامل للقوة العسكرية العراقية الموجودة في الكويت كذلك تدمير القواعد و المنشات العسكرية و المدنية من الجسور و المصافي النفطية و محطات الطاقة الكهربائية و بعض الوزارات و الدوائر الحكومية و الحزبية ، والتي ادت الى انهيار العراق ، و الذي اعلن الموافقة على الانسحاب الكامل من الكويت و انهاء الحرب ،[133] و بعد تدخل دولي في مجلس الامن من قبل الاتحاد السوفيتي وافق العراق على اقتراح سوفيتي في 22 / شباط تضمن سحب قواته من الكويت بدون قيد او شرط و اطلاق سراع جميع الاسرى و باشراف الامم المتحدة على الانسحاب وقد لقي هذا الاقتراح معارضة ممن قبل بريطانيا التي اعلنت انه يجب اخراج العراق بالقوة مما ادى الى رفض المشروع السوفيتي ،[134] و نتيجة لذلك فقد استمرت الحرب البرية و الاندفاع داخل الكويت مع انسحاب كبير و غير منظم للقوات العراقية التي استهدفت بالقصف الجوي اثناء انسحابها ، و بعد ان اصبحت القوات العراقية خارج الحدود الكويتية و خوفاً من تزايد الانتقادات الموجهة ضد هذه الحرب و تدخل دول اخرى في انهائها فقد اعلن جون ميجر رئيس وزراء بريطانيا في 28 / شباط و بعد التشاور مع الرئيس الامريكي بوش و قادة التحالف عن تعليق العمليات الحربية ، بعد ان خسر العراق اكثر من (42) فرقة عسكرية و(3700) دبابة و (2100) مدفع و (1800) مدرعة مع اسر نحو (60) الف جندي .[135]

لقد كان للدور العسكري البريطاني في حرب الخليج الثانية ومنذ اندلاع الازمة بين العراق و الكويت واضحاً و مؤثراً في دفع المجتمع الدولي الى اجبار العراق على الانسحاب الفوري من الكويت و عمل الجهد البريطاني دوراً كبيراً في دفع الولايات المتحدة الامريكية بهذا الاتجاه ، و اسهمت بريطانيا سياسياً و عسكرياً و اعلامياً على محاصرة العراق و عزله عن العالم ومن ثم توجيه الضربة العسكرية له و التي ساهمت في اخراج قواته من الكويت .

الخاتمة :

لبريطانيا دور مهم ومؤثر وحيوي في منطقة الخليج العربي ، وهي المنطقة الاكثر اهتماما في السياسة البريطانية ولذلك كان للاستراتيجية البريطانية اهدافا ملحوظة في هذه المنطقة لايمكن اغفالها بحكم التاريخ الطويل المرتبط فيها ، وبحكم المصالح الكبيرة التي ارتبطت بها وتحكم بريطانيا بسياسة وعلاقات دول

DOI:10.52113/uj05/022-15/593-612

المنطقة وحمايتها كزء من سياستها الاستعمارية التي بدأت من منتصف القرن التاسع عشر ، وتعرض هذه السياسة الى خطر حقيقي بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة الخسائر الكبيرة لهذه الحرب وبروز دولا اخرى منافسة لها في المنطقة مع تصاعد المد الثوري وحركات الاستقلال ضد الدول الاستعمارية ، فضلا عن ازدياد الضغط الداخلي في بريطانية نتيجة النفقات الهائلة لهذا التواجد زهو ماادى الى البدء بوضع استراتيجية جديدة للتعامل مع المنطقة وغيرها من مناطق النفوذ البريطاني فكان قرار الانسحاب عام 1968 والذي دخل حيز التنفيذ نهاية العام 1971

وضعت الحكومة البريطانية ترتيبات يجب تنفيذها قبل عملية الانسحاب هدفها الاساس حماية مصالحها والمصالح الدولية في هذه المنطقة الحيوية التي تعد مصدر الطاقة الرئيس في العالم والخوف من تعرضها لتهديدات اقليمية وخارجية فساهمت السياسة البريطانية في استقلال بعض دولها وتهدئة المواجهات المحتملة لاسيما مع الجارة ايران التي كان لها مطالب قديمة في المنطقة ، وعملت بريطانيا على ايجاد نظام امني بديل لحماية المنطقة ، غير ان هذا الاجراء لم يدخل حيز التنفيذ بتسارع الاحداث السياسية في المنطقة وانهيار نظام الشاه في ايران ودخول المنطقة تحت طائلة حرب طويلة بين الجارين العراق وايران امتدت من العام 1980 وحتى العام 1988 ، وفيه تعاملت بريطانيا معها بحيادية مع الحذر الشديد من خطورة كلا النظامين في العراق وايران على امن الخليج العربي ، وصل الى عودة التدخل البريطاني بعد انتهاء هذه الحرب على اثر تدهور العلاقات مع العراق بعد اعدام الصحفي البريطاني ذو الاصول الايرانية بازوفت واجتياح العراق للكويت في اب 1990 .

كان للتطورات الخطيرة في الخليج العربي ان عادت بريطانيا وبضغط مباشر من رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر وبالتنسيق مع الولايات المتحدة الامريكية الى الظهور العسكري والتخلي عن قرار الانسحاب لضرورات الوضع الامني واسهمت بريطانيا بقوة في الضغط في مجلس الامن الدولي لاصدار حزمة من القرارات الدولية ضد العراق وتهيئة العالم لحرب قادمة لاخراج القوات العراقية من الكويت والذي اسهمت فيه بريطانية بفاعلية واضحة على المستوى العسكري والتسليحي والحربي نتج عنه اندلاع حرب الخليج الثانية التي اخرجت القوات العراقية من الكويت مطلع العام 1991 .

الهوامش :

(1) صلاح العقاد ، الاستعمار في الخليج العربي ، (القاهرة ، 1956) ، ص ص 145 – 155 .

(2) سي. اس اتجيستون ، مجموعة المعاهدات و التعاهدات و السندات ذات العلاقة بالهند (البريطانية) والخليج العربي و الجزيرة العربية ، ترجمة : عبدالوهاب القصاب ، (بغداد ، 2001) ، ص ص 290 – 295 .

(3) صبري فالح الحمدي ، " موقف بريطانيا من النشاط الروسي في الخليج العربي خلال القرن التاسع عشر" ، مجلة كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد 52 ، السنة 2007 ، ص ص 140 – 185 .

(4) يقظان سعدون العامر ، " الاتصالات الالمانية – العثمانية بشأن الحصول على امتياز مد سكة حديد برلين – بغداد 1880 – 1882 " ، مجلة مؤرخ العربي ، السنة 15 ، العدد 39 ، بغداد ، 1989 ، ص ص 90 – 94 .

(5) فتوح عبد المحسن الخترس ، " الحرب الحجازية - النجدية 1924 – 1925 " ، مجلة دراسات الخليج العربي و الجزيرة العربية ، العدد 26 ، المجلد 7 ، الكويت ، نيسان 1981 ، ص 38.

(6) National Center For Documentation and Research , Abu Dhabi , UAE (23025 , November 2008 , 207 – 210.

(7) George Lenczowski (ed), Iran under the pahlavis, (Stanford , 1978), p p 393 – 400.

(8) عبدالرزاق الحسني ، الاسرار الخفية في حركة مايس السنة 1941 م التحررية ، (صيدا ، 1971) ، ص 55-60.

(9) George Lenczowski , op.cit, p 400.

(10) سيف محمد بن عبود البداوي ، بريطانيا و الخليج العربي سنوات الانسحاب ، (الكويت ، 2007) ص135.

(11) ليلى ياسين حسين الامير ، نوري السعيد و دوره في حلف بغداد و اثره في العلاقات العراقية – العربية ، بغداد، 2002 ، ص ص 140 – 152 .

(12) سيف محمد بن عبود البداودي ، المصدر السابق ، ص 135 .

DOI:10.52113/uj05/022-15/593-612

(13) محمد علي محمد التميم ، العلاقات السعودية – المصرية ، 1952 – 1967 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، 1999 ، ص ص 67 – 70 ، للتفاصيل ينظر : ستار علك الطفيلي ، " النزاع الاماراتي السعودي حول واحة البريمين و الموقف البريطاني و الامريكي منها " ، مجلة كلية التربية الاساسية ، جامعة بابل ، العدد 14 ، كانون الاول ، 2013 .

(14) محمد داخل كريم السعدي ، ايران و دول الخليج العربي 1968 – 1978 ، دراسة في العلاقات السياسية، اطروحة دكتوراة، جامعة الموصل ، كلية التربية ، 2006 ، ص 122 .

(15) British Journal of Middle Eastern Studies , 33 (1) , 37, may , 2006.

(16) ف. ن. باكو فليف ، الخليج العربي و خطط الدول الغربية ، ترجمة : حسن ميخائيل اسحاق و رضوان القضماوي، (د.م ، 1988) ، ص 6 .

(17) David Holden, " The Persian Gulf after the British Raj " , Foreign Affairs , An American Quaarterly Review, Vol. 94 , July , 1971 , p 720.

(18) مجلة العربي ، الكويت ، العدد 93 ، اب ، 1966 م ، ص 98 .

(19) طارق نافع الحمداني " الولايات المتحدة و مسألة ملئ الفراغ بعد انسحاب القوات البريطانية من الخليج العربي" مجلة جمعية المؤرخين و الاثاريين في العراق ، العدد 7 ، بغداد ، د.ت ، ص ص 78 – 80 .

(20) بطرس بطرس غالي ، " الانسحاب البريطاني " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 34 ، القاهرة ، تشرين الاول، 1973، ص 115 .

(21) David Holden, op , cit , p 721.

(22) عبدالعزيز عبدالغني ابراهيم ، من الوثائق البريطانية في تاريخ الخليج و الجزيرة العربية ، مركز زايد للتراث و التاريخ ، العين ، 2001 ، ص445 .

(23) فريد هوليدي ، المجتمع و السياسة في الجزيرة العربية ، ترجمة محمد الرميحي ، (الكويت ، 1976) ص230.

(24) علاء الدين هلال ، امن الخليج العربي نظرة امة ، ضمن اعمال النبوة العالمية الرابعة ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة و مركز الدراسات العربية في لندن ، (بغداد ، 1982) ، ص 5 ، صحيفة الخليج ، ابوظبي، 4 شباط 2000 .

(25) خالد العزي ، الخليج العربي ماضيه و حاضره ، (بغداد ، 1972) ، ص 47 .

(26) صلاح العقاد ، المصدر السابق ، ص 152 .

(27) R.K. Ramazani , " Iran's Seaerch for Regional Cooperation " , The middle East Journal, No. 2 , 1979 , p 415.

(28) William D. Brewer, " Yesterday and Tomorrow in the Persian Gulf, " The middle East Journal , Vol. 23, No. 2 , 1969,

للتفاصيل الموقف الايراني من قضية البحرين ينظر : محمد علي جناب ، خليج فارسي اشنائي يا اماراتان ، تهران، 1329هـ . ش ، ص 372 – 475 .

(29) عبدالله يعقوب البشارة " دور الامم المتحدة في استقلال البحرين " ، مجلة دراسات الخليج و الجزيرة العربية ، العدد 27 ، السنة 2 ، الكويت ، تموز 1977 ، ص 235 – 240 .

(30) حسين محمد البحارنة ، دول الخليج العربي الحديثة و علاقاتها الدولية و تطور الاوضاع السياسية و القانونية و الدستورية فيها ، بيروت ، 1973 ، ص ص 58 – 60 .

(31) احمد زكريا الشلق ، فصول من تاريخ قطر السياسي ، قطر ، 1999 ، ص 150 .

(32) ابراج افشار سيستاني ، جزيرة ابو موسى و جزر تبت برزك و تبت كوجك ، تهران ، 1371 هـ.ش، ص388.

(33) Bin Abood, Saif Mohammad obaid, Britains with drawal from the gulf : with particular reference to the Emirates, Durham E. Theses, 1992.

(34) للتفاصيل ، ينظر : لازم لفته ذياب ، المعارضة السياسية في سلطنة عمان ، 1955 – 1975 ، رسالة ماجستير، مكتبة الاداب ، جامعة البصرة ، 1984 .

(35) امين هويدي ، " فجوة الامن القومي العربي " ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد 1 ، السنة 1 ، تموز 1981 ، ص 41 – 45 .

(36) صحيفة الدستور ، عمان ، 22 اب ، 1976 م .

(37) صحيفة الثورة ، بغداد ، 30 تموز ، 1980.

(38) تفاصيل هذا المبدأ ، ينظر : محمد سعيد الخطيب ، القانون و الحق العربي في منع الملاحة الاسرائيلية في المياه الاقليمية العربية (بغداد ، 1979 ، ص ص 60 – 100 .

(39) خليل علي مراد ، امن الخليج العربي في : مصطفى عبدالقادر النجار و اخرون ، تاريخ الخليج العربي الحديث و المعاصر ، (بغداد ، 1984) ، ص 232 .

(40) جون . سباينر ، السياسة الخارجية الامريكية منذ الحرب العالمية الثانية ، ترجمة : سامي حسن سري، القاهرة، د.ت ، ص 69 – 80 .

DOI:10.52113/uj05/022-15/593-612

(41) Hi cohin Landis , political and oil, Moscow in the middle East , New York , 1973, p80-85.

(42) توم غير ناسي ، ترسانة الديمقراطية ، ترجمة : مركز البحوث و المعلومات ، بغداد ، 1984 ، ص94.

(43) Hirst, C , The Arabian Connection the U.K Arms Trade to Saudi Arabia Compaign Against Arms Trade (CAAT) , London , 2000 , p 39 – 50.

(44) لتفاصيل اكثر عن الاسباب و الظروف التي ادت الى اندلاع الحرب العراقية الايرانية ، ينظر :

Claudia Wright, " Implication of the Iraq – Iraqn War " Forigen Affairs Vo. 59 , winter, 1980, -1981 , pp. 278 – 303 , the quarterly economic, review of Iran , 4th quarter , 1999 , The economic inteligance unit , London , pp 712.

(45) www.fas.org/news/uk/scott/gen3.txt.

(46) www.cia.gov/library/publicantion/

(47) www.fas.org/news/uk/scott/gen3.tat.

(48) Margaret Thatcher / The path of power, Harber Collins , 1995 , p 91.

(49)Breitain Archives.f.o2616302, 1980, hansard. Millbanksytems.com/1989/jul/17/armillapatrol.

(50) Britain Archives, Thatcher mss (Churchill Archive centre):THCR 3/1/10 (33) (T186/80), 1980 sep 25th

(51) Britain Archives, Prem 19 / 278f177 , 1980 sep26fr.

(52) Betty Glad, " Personality Political and Group process variables in forein policy decision – making: immy carter's handling of the Iraninan Hostage "International political Science Review, Vol 10 , No.1, (London, 1989), p 36-37.

(53) صحيفة الحياة لندن ، 29 / 11 / 2011 .

(54) www.bbc.co.uk/news/.

(55) www.gulfnews.com/margaret-thatcher visited - the uae.

(56) Britain Archives, PREM 19 / Apr / 1981.

(57) Britain Archives, PREM19 / Apr / 1981 / F25.

(58) cato policy analysis No. 47, November 8 , 1984.

(59) Douglas Hurd, Me moris , (London, 2003) , p 271.

(60) www.new.bbc.co.uk.

(61)لتفاصيل هذه المعاهدة و محتويات بنودها ، ينظر:

Agreement between the government of the united kingdom of great Britain and northern Ireland and the government of the republic of iraq, (London 24 june 1981, Treaty Series No. 12, 1983.

(62) Adel Darwish & Geogory Alexander, unholy Babyloin: The Secret History of Saddam war, London , 1991 , pp 151 – 176.

(63) John Sweeny, Trading with the Enemy:

Britain's Arming of Iraq , (London , 1993) , 28.

(64) Ibid, p 30.

(65) www.caot.org.uk/resources/countries/iraq

(66) www.fas.org/starwars/congress

(67) www.misslethrat.com

(68) w.thegnardian.com/politics/2003/mar/06/uk.iraq

(69) www.fas.org/nuke/guide/iraq/facility

(70) جعفر ضياء جعفر و نعمان النعيمي ، الاعتراف الاخير حقيقة البرنامج النووي العراقي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ، 2005) ، ص 72 – 90 .

(71) www.caat.org.uk/resources/countries/iraq/milex.

(72) The fist of god by Frederick forsyth , Bantonmy press , 1994 , pp 52 – 53.

(73) www.new.bbc.com.uk./march/1990.

(74) John Major , The Auto biography, (Newyork , 1999) , p 177.

(75) www.theguraridan.com/media/2003/may/18.

(76) مصطفى الدباغ ، الخداع في حرب الخليج ، (الرياض ، 1993 ، ص 9 .

(77) صحيفة الثورة ، بغداد ، 16 اذار ، 1990 ، ص 9 .

(78) مارثاردوكاس ، ازمة الكويت العلاقات الكويتية العراقية ، 1961 – 1963 ، بيروت ، 1968 ، ص 12 .

(79)نايف المطيري ، العلاقات الكويتية العراقية ، (الكويت ، 2003) ص 5 .

(80) سامي عبدالحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي و دوره في السياسة العراقية ، 1922 – 1936 ، ج2 ، (بغداد، 1975) ص 20 .

DOI:10.52113/uj05/022-15/593-612

(81) رضا هلال ، الصراع على الكويت مسألة الامن و الثورة (القاهرة ، 1990) ص 11 .

(82) ولدمار غولمن ، عراق نوري السعيد ، ترجمة : رحمان ربيع ، (بيروت ، 1965) ص 131 .

(83) F.R.U.S 1961 – 1962 , Vol XVII, Message from these natonal security council Executive secretary (smith) to the president's military Aide (Clifton) Washington , June 30- 1961, p.p. 175- 176.

(84) احمد عبد الونيس شتا ، العلاقات الكويتية – العراقية ، 1963 – 1990 ، (القاهرة ، 1993) ، ص675.

(85) Lanskeet opac:Twenty –five years of prices and politics , (London , 1991) , p 92.

(86) Adel darwish , Gregory Alexanzder, "unholy Babylon " St marten press , new york , 191, p 271.

(87) Bush library , NSC, working files Iraq 2/8/9090 – 1 – 2 / 190 , p-8 ,2اب ، صحيفة الثورة بغداد 1990.

(88) جريدة الاتحاد ، ابو ظبي ، 23 / 9 / 1990 م .

(89) رغيد الصلح ، حربا بريطانيا و العراق 1941 – 1991 ، ط 2 ، بيروت ، 1997 ، ص 342 .

(90) Fco .telegram to UKE Abu Dhabi (Iraq / Kuwait) Archive (TNA) , PREM 19 / 3073 f16/1990 Jun 25 we.

(91) بطر بطرس غالي ، المصدر السابق ، ص 110 – 115 .

(92) Margaret Thatcher , The Downing Street years , Newyork , 1993 , p 817.

(93) Dan Keohane, British policty in the conflict, in book international prerspectives on the gulf conflict. 1990-91 , Newyork , 1994 , p 149.

(94) www.margaretthatcher.org/document/ffc

(95) Dale Nieson , invasion of Kuwait condemmed by president , Kentucky , New Era, Aug. 1990 , p 34.

(96) www.megraretthatcher,org/document/ffc

(97) علي المحافظة ، حروب الخليج في مذكرات الساسة و العسكريين الغربيين ، بيروت ، 2012 ، ص 265.

(98) محمد حسنين هيكل ، المصدر السابق ، ص 340 – 350 ، مما يذكر ان السفيرة كلاسبي تولت المنصب في بغداد من 5 ايلول 1988 ولغاية 30 تموز 1990 ، وهذا يعني انها التقت بصدام حسين قبل اجتياح الكويت باسبوع وتم اعفائها قبل يومين من الاجتياح وهو مايبدو ان المقابلة والاعفاء تثير الشكوك في الموقف الامريكي قبل وبعد الاجتياح .

(99) حسن نافعة ، ردود الفعل الدولية ازاء الغزو في : الغزو العراقي للكويت ، (الكويت ، 1995) ، ص 498-502.

(100) www.c-spanvideo.org/program

(101) Desmond Ball, The intelligence war in the Gulf/ Michigan /2008/p 13.

(102) The Independent , London, August, 3 / 1999.

(103) The Caribbean Territories (Control of Gold, Securities, payments and Credits Kuwait and Republic of Iraq , No. 1623, 6th August , 1990.

(104) حسن نافعة ، المصدر السابق ، ص 495 .

(105) Press conference ending visit to us , Thatcher Archive: col transcript, 1990, Aug. 6 mo.

(106) ياسين يوسف بجك ، العراق و تطبيقات هيئة الامم المتحدة للتعاون الدولي ، 1990 – 2005 دراسة توثيقية و تحليلية ، بيروت ، 2006 ، ص 82

(107) House of Commons official Report , 7 September, 1990 , col. 903.

(108) Ibid.col 734 – 747.

(109) للتفاصيل ، ينظر : باسيل يوسف بجك ، المصدر السابق ، ص 89 – 115 .

(110) كريمة زهدي القصاص ، الاحتلال العراقي للكويت ، 1990 – 1991 ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب، الجامعة الاسلامية ، غزة ، 2016 ، ص 95 .

(111) The national archives, C (90) Memovanda 1 , CAB 129/ 228.

(112) FCO. letter to No. 10 (visit by Mr. Primakov) Archive (TNA) , PREM 19/3084 F50.1990 oct 19 Fr.

(113) علي المحافظة ، المصدر السابق ، ص 290 .

(114) جريدة القبس ، الكويت ، العدد 16014 ، 30 كانون الاول 2017 .

(115) www.nes.bbc.co.uk/2/hi/uk-news/politics.

(116) كريمة زهدي القصاص ، المصدر السابق ، ص 96 .

(117) Margaret Thatcher, op.cit , p 816.

(118) www.britains-maliwars.com/gulf/Billiere.national

(119)www.independent.co.uk/news/uk/gulf/was-coast-texpayer.

DOI:10.52113/uj05/022-15/593-612

area and the interactions of regional powers to maintain the security and stability of Arab Gulf, which is called the theory of filling the void.

In the eighties, the area entered into a cycle of a long war between the two great neighbors, Iraq and Iran, in which Britain committed itself to its new strategy of dealing in accordance with the political, economic and military relations with these two countries, and it did not interfere to impose a new order in Arab Gulf as long as things were under control and international interests were not exposed. However, by the end of this decade, the tension became more dangerous when the relationship between the two Arab neighbors, Iraq and Kuwait, worsened, ending with occupation of the former to the latter, which imposed a new regional and international reality that ended with the formation of an international alliance in which Britain played a major role. British forces returned to the region to contribute to the expulsion of the Iraqi forces, from Kuwait, which means a change in the course of the British withdrawal strategy and a return to intervention and imposing influence, even if it is under international cover.

(120) Bush Library, NSC , working filed Iraqi 2/8/9012/90 (80f8)

(121) B.J.C. Mckrecher, Britain America and the spoecai Relationship sicnce 1941, Newyork 2017 , p 113.

(122) Bush Library, op, cit , (80f8).

(123) Archive (TNA) , record of conversation (MT.US) Defense secretary cheney Tom King. PREM 19/3084.f101, 1990, No. 10.

(124) Tony Meson , Airpowoer icentennial appraisal, (Air Vice Mershal) , R.A Meson Brimsseyes, 1994, History – p 291.

(125) Dan Keohane , Security in British politics, London , 2000 , p 100.

(126) Tony Meson , op.cit , p 291.

(127) www.fas.org

(128) علي محافظة ، المصدر السابق ، ص 280 .

(129) www.awn.gov.an/atwar/gulf

(130) www.webcitation.org

(131) Ryanchris, The one thatgot Away, London, 1995, p10.

(132) رغيد الصلح ، المصدر السابق ، ص 363 .

(133) علي محافظة ، المصدر السابق ، ص 292 .

(134) رغيد الصلح ، المصدر السابق ، ص 363.

(135) The Gulf , liberation of Kuwait , Handsard, HC 186 / 1117 – 33 , feb 28. 1991.

The Arabian Gulf in British politics 1979-1991

Dr. Mohammed Dakhil Kareem
Dr. Shatha Faisal Rasho
University of Al-Hamdaniy

Abstract :

At the beginning of 1968, Britain decided to withdraw completely from all its privileges in the area east of Suez to including military presence and political influence in Persian Gulf region. In November 1971 AD the region starts with new arrangements in which Britain tried to regulate the level of important international relations and interests for this

DOI:10.52113/uj05/022-15/593-612